

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس النواب - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد سعد الدين العثماني

رئيس الحكومة

المحور الثاني

الديبلوماسية الاقتصادية  
للمغرب في الفضاء الإفريقي

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⵎⴳⴷⴰⵢⵜ



رئيس الحكومة

ⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⵎⴳⴷⴰⵢⵜ

جلسة رقم 1

الثلاثاء

26 شعبان 1438

23 ماي 2017

www.cg.gov.ma

## جدول الأعمال

### مجلس النواب - جلسة رقم 1

الثلاثاء 26 شعبان 1438 (23 ماي 2017)

فرق ومجموعة الأغلبية	آفاق الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في إفريقيا	4	<b>المحور الثاني</b>
فريق الأصالة والمعاصرة	آفاق السياسة الدبلوماسية الاقتصادية المغربية بإفريقيا	5	
الفريق الاستقلالي للوحد والتعدلية	تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية بالقارة الإفريقية	6	

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني عن السؤال المتعلق ب:

## المحور الثاني

# الديبلوماسية الاقتصادية للمغرب في الفضاء الإفريقي

مجلس النواب - الثلاثاء 26 شعبان 1438 (23 ماي 2017)

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود بداية أن أجدد الشكر للسيدات والسادة النواب المحترمين على اختيار هذا الموضوع المهم كمحور لأسئلة السياسة العامة.

لقد جعلت المملكة المغربية، بتوجيه وقيادة جلالة الملك حفظه الله، من التعاون مع إفريقيا خيارا استراتيجيا، قوامه تعميق وتنويع التعاون مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، تجسيدا للبعد الإفريقي للمغرب والذي أكدته دستور 2011، وتعزيزا للتعاون جنوب-جنوب كوسيلة للتكامل الاقتصادي الإفريقي على أساس التنمية المشتركة كنموذج اقتصادي للشراكة الفاعلة والبناءة. وتستمد الديبلوماسية الاقتصادية المغربية إشعاعها انطلاقا من عدة عوامل أهمها: قوة الروابط التاريخية والإنسانية التي تجمع بلدنا ببلدان القارة وكذا الدور الذي يضطلع به المغرب كبلد حقق تقدما اقتصاديا واجتماعيا نموذجيا، يجعل منه بلدا إفريقيا صاعدا يحتذى به بفضل نجاعة سياساته الاقتصادية.

وتبني السياسة الديبلوماسية لبلادنا في هذا المجال، والتي توجت بعودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي بتاريخ 31 يناير 2017، على رؤية شاملة ومتوازنة تروم دعم التنمية المستدامة، وتطوير المهارات البشرية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الجهود المبذولة لنقل المعرفة وتبادل الخبرات. وفي هذا الاتجاه، عملت بلادنا على تنمية وتعميق التعاون الثنائي القائم، مع البحث عن شراكات جديدة عبر تكثيف الزيارات الملكية للدول الإفريقية، والتي توجت بتوقيع مئات الاتفاقيات التي تشكل أرضية صلبة في مجالات حيوية تهم التنمية في إفريقيا، خاصة قطاع الفلاحة والصيد البحري، الصحة، التكوين المهني والجامعي والبنيات التحتية.

وتركز هذه الاتفاقيات بوجه خاص على ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

- تطوير الشراكة الاقتصادية والاستثمارات؛
- تعزيز التبادل التجاري؛
- تعزيز التعاون الفني المؤسسي من خلال تقاسم التجربة والخبرة المغربية مع عدة وفود افريقية خاصة في ميادين السياسة الصناعية، وبنيات الاستقبال الصناعي، والمواصفات وإنعاش الجودة، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، والملكية الصناعية والتجارية. وسأطرق فيما يلي إلى ما تقوم به بلادنا من أجل تكريس البعد الإفريقي في دبلوماسيتنا على أرض الواقع.

## أولاً: على المستوى الاقتصادي

السيد الرئيس،

لقد أصبحت القارة الإفريقية محط اهتمام عالمي لما تشكله من أهمية على الصعيد الاقتصادي، نظراً لتوفرها على موارد طبيعية ومؤهلات بشرية هامة. وفي هذا الصدد، تعمل السياسة الخارجية للمغرب، اتجاه عمقه الإفريقي، على تقوية الشراكة الاقتصادية جنوب-جنوب، وتكريسها على أرض الواقع في شكل صيغ تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف، قائم على أساس مبدأ الربح المشترك، متجاوزاً بذلك المنطق التجاري الصرف.

وتحتل إفريقيا مكانة متميزة في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنهجها المملكة. كما أن استراتيجية التسريع الصناعي تتطلع إلى تكريس التوجه الإفريقي للمغرب كمحور أساسي واقتفاء أثر المقاولات المغربية التي مهدت الطريق للاستفادة من الفرص العديدة المتوفرة حالياً على صعيد القارة. وبفضل تضافر جهود مختلف الفعاليات الاقتصادية المغربية، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية والشبه عمومية أو القطاع الخاص، انخرط المغرب في تأسيس دبلوماسية اقتصادية تعتمد على ربط علاقة شراكة مع بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وفق منطق رابح-رابح، ترمي إلى بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية الاجتماعية بالقارة.

لهذا الغرض، تم إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص المغربي والشركات العمومية على الانخراط في مشاريع استثمارية في العديد من البلدان الإفريقية، لها علاقة مباشرة بالتنمية الاجتماعية المحلية في مجالات كالبنى التحتية والنقل والقطاع البنكي والاتصالات.

ويمكن تلخيص التدابير المعتمدة من أجل تأكيد حضور المغرب على الساحة الإفريقية في المحاور التالية:

- تطوير الإطار القانوني المنظم للعلاقات التجارية المغربية الإفريقية على المستوى الثنائي، خاصة مع بلدان إفريقيا الشرقية والجنوبية حيث يلاحظ ضعف للحضور المغربي بها. وفي هذا الصدد صادق المجلس الحكومي على العديد من مشاريع القوانين ذات الصلة؛
  - تفعيل مشاريع التعاون الاقتصادي التي أسفرت عنها الزيارات الملكية في مختلف بلدان القارة الإفريقية، خاصة ما يتعلق بتتبع مشاريع الشراكة وتنفيذ مضامين اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي الموقعة مع حكومات الدول الإفريقية؛
  - مد قنوات دائمة للحوار والتشاور مع البلدان الشريكة للمغرب بالقارة، بهدف استكشاف فرص الاندماج الاقتصادي الجهوي، وكذا التعاون والتكامل الاقتصاديين، وفي مقدمتها طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO).
  - المساهمة الفعالة في إقامة أسس منطقة التبادل الحر القارية عبر المشاركة المثمرة في المفاوضات ذات الصلة، مع وضع الخبرة المغربية المكتسبة في مجال إقامة هذا النوع من الاتفاقيات رهن إشارة الشركاء الأفارقة.
  - ترسيخ دور المغرب كقاعدة لتنمية التعاون الاقتصادي الثلاثي بين القارة الإفريقية وشركاء القارة عبر العالم بالمنطقتين العربية والإسلامية وآسيا وأوروبا وأمريكا.
  - تنسيق مواقف المغرب مع هذه البلدان في إطار المنظمات الدولية، خاصة المنظمة العالمية للتجارة.
  - تنفيذ العديد من المشاريع لصالح القطاع الخاص كالمندوبات وأوراش العمل الخاصة باستكشاف فرص التجارة والاستثمار، خاصة في بعض المجالات الواعدة.
  - تكثيف الحملات التعريفية من أجل تقريب السوق الإفريقية إلى أوساط رجال الأعمال المغاربة ومساعدتهم على استكشاف فرص التجارة والاستثمار بها.
- وتجدر الإشارة في الأخير، إلى أن التوقيع على اتفاقيتين متعلقتين بمشروع أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا، الذي ترأس مراسيمه مؤخرا جلالة الملك نصره الله، يعتبر آلية للاندماج والتنمية الإقليمية، لاسيما في غرب إفريقيا، حيث سيعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي على 12 بلدا العابر لها. ويعد هذا المشروع المهيكّل مساهمة في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، إذ سيمنح من خلق فرص العمل، وتشكيل محور بنيوي لاقتصاديات كافة دول غرب إفريقيا.

## ثانيا: تعزيز التعاون الاستثماري مع إفريقيا

السيد الرئيس،

لقد عملت المملكة المغربية منذ عدة سنوات على إرساء شبكة واسعة من الاتفاقات الدولية لحماية وتشجيع الاستثمارات الثنائية مع البلدان الإفريقية، حيث وقع المغرب على حوالي 25 اتفاقا من هذا الصنف مع الدول الإفريقية.

وعمليا، يتم حاليا توجيه ما لا يقل عن 58% من استثماراته الخارجية المباشرة لإفريقيا، الشيء الذي شهدت به مؤسسات مالية دولية معروفة كالبنك الإفريقي للتنمية، مما جعل المغرب يتبوأ مرتبة الصدارة كأول مستثمر إفريقي في غرب القارة، والثاني على صعيدها.

ولتيسير الاستثمار في إفريقيا، وضعت الحكومة المغربية، ابتداء من 1 يناير 2011، تدابير تهم إجراءات الصرف من أجل دعم المستثمرين المغاربة في القارة الأفريقية وذلك عن طريق رفع سقف الاستثمار المعفى من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم إلى 100 مليون درهم، ما سمح بزيادة تدفق رأس المال المغربي للدول الإفريقية والذي يستثمر خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (البناء والعقارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقطاع المصرفي والطاقة والمناجم والنقل والأدوية ومياه الشرب والتعليم العالي الخاص...).

ويجري تعزيز وتقوية العمل الثنائي مع الدول الإفريقية، عن طريق تكثيف الزيارات الرسمية لأعضاء الحكومة والوفود البرلمانية، وكذا المؤسسات العمومية والخاصة، وممثلي المجتمع المدني بكل أطرافه، إلى جانب عقد اللجان المشتركة من أجل تهيئة أرضية ملائمة لتشجيع المبادلات التجارية، وتوفير الظروف المناسبة للاستثمارات المغربية في هذه الدول والعمل على إنجاحها.

كما تحرص الجهات المعنية على الدعوة خلال الملتقيات الدولية إلى المساهمة في التحول الجذري للقارة الإفريقية من خلال الاستثمار في تصنيعها وإلى اعتبار المغرب بوابة للتصنيع والتصدير وتطوير شركات مشتركة معه.

## ثالثا: على المستوى التجاري والمالي

السيد الرئيس،

لقد وضع المغرب رهن إشارة شركائه الأفارقة شبكة من اتفاقيات التجارة التفضيلية التي أبرمها على مر السنين على المستوى الثنائي والإقليمي والعالمي.

وتعمل بلادنا على تعزيز علاقات التعاون مع دول غرب إفريقيا، ولا سيما مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA). كما وتتواجد اليوم أكبر ثلاثة بنوك تجارية في المغرب في أكثر من عشرين بلدا في القارة، وتساهم بشكل مباشر في تطوير النظام المالي الإفريقي.

ومعلوم أن تواجد البنوك المغربية يعمل على تسهيل التقارب بين الفاعلين الاقتصاديين وباقي القطاعات، كما يساهم في تعزيز حركة التجارة ورأس المال داخل القارة الإفريقية.

## رابعاً: تعزيز التعاون الثلاثي

السيد الرئيس،

يوصل المغرب دوره الرائد في مجال التعاون الثلاثي بين المؤسسات والبلدان المانحة وباقي البلدان الإفريقية. ويتجسد هذا التعاون في نقل الخبرات المغربية في مجالات البنيات والخدمات الأساسية ذات الأولوية لدى البلدان الشريكة، وذلك بدعم مالي من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتتمحور مساهمات المغرب في العديد من المشاريع التنموية في مجالات تشمل الكهرباء والسقي وإدارة الموارد المائية، والبنية التحتية الأساسية والصحة والفلاحة والطاقة والمعادن. هذه الآلية المبتكرة والعملية، التي سمحت لبلدنا بأن يضع خبراته وتجاربه رهن إشارة البلدان الإفريقية الشريكة، سمحت وتسمح له بتعزيز المصداقية والثقة التي يحظى بها لدى هؤلاء الشركاء.

السيد الرئيس،

ختاماً، أود التأكيد على أن توجه المغرب نحو تعزيز حضوره الإفريقي لا تحركه دوافع تجارية محضة، بل يسعى إلى خلق فضاء للتعاون من أجل تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة ومدمجة.

وفي هذا الاتجاه، يحرص المغرب في علاقاته بالدول الإفريقية الأخرى على الرفع من مستوى التنمية البشرية بإفريقيا، حيث عبأ المغرب إمكانيات مهمة لتكوين ودعم التعاون التقني ونقل الخبرات كمحور أساسي للتعاون عن طريق الوكالة المغربية للتعاون الدولي التي تعد رافعة في هذا المجال بين المغرب ومحيطه الإفريقي (يتابع حوالي 13.000 طالب إفريقي دراستهم في المغرب، 90 % منهم يستفيدون من منح).

كما يعمل المغرب مع دول القارة، وبإشراك القطاع الخاص، على إنجاز مشاريع التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية التي ينعكس أثرها المباشر على حياة السكان المحليين. إذ تعد المشاريع التي توفر مناصب الشغل والدخل القار، كتشديد قرى الصيادين ودعم الفلاحين الصغار، خير مثال على ذلك، إلى جانب تشجيع الحفاظ على الأنظمة البيئية.

وفي نفس الإطار، تندرج المبادرة الملكية خلال قمة إفريقيا-أوروبا التي عقدت في القاهرة في أبريل 2000 والمتعلقة بإلغاء كامل الديون للبلدان الأقل نمواً. كما بدأت بلادنا بتقديم أشكال جديدة من الدعم المالي لبعض الدول لمساعدتها في إنجاز مشاريع تنموية مهمة.

وعلى صعيد آخر، يحرص المغرب على تقوية الروابط الدينية والروحية عن طريق دعم العلاقات بين المؤسسات المهمة بالشأن الديني، لتعزيز التواجد الروحي والتاريخي للمغرب، خاصة في إفريقيا الغربية والوسطى، حفاظاً على روابط الأخوة والصداقة مع شعوب هذه الأقطار (للإشارة، يدرس حالياً أزيد من ألفي إمام، من مالي وغينيا ونيجيريا وساحل العاج وغيرها، بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة).

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.